Oil incomes and its Influenceon Economics of some Rent countries from 2oo1 – 2013 (IRAN , EMIRATES , IRAQ)

الايرادات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الريعية للمدة (2001-2013) (ايران ، الامارات ، العراق)

حسين عبد الكريم جعاز ا. م. د محمد علي حميد العامري
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

بحث مستل

المستخلص

كثير من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع النفط كونه المورد الرئيس لموازنة و اقتصادات اغلب الدول المنتجة له وخاصة الدول النامية ، وبالنسبة للدول المستهلكة فهو يمثل الحاجة (الطلب) له مما يستدعي التعمق في حيثيات مصادره وطرق اكتشافه وانتاجه بغية الاستفادة من مميزاته الناشئة عن تصديره أو استيراده وكذلك عند استخدامه في الاستهلاك المحلي ، لكنه رغم الأهمية الكبيرة له والعوائد الضخمة التي يحققها لم نرى تطوراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يوحي إلى سوء استغلال تلك العائدات وبالتالي تنعكس سلباً على مجمل الاقتصاد للدول النفطية وخاصةً ما حصل في دولة العراق.

Abstract

Many studies and research on the subject of oil being President supplier for budget and most of the producing countries, particularly developing countries, economies, and for the consuming countries it represents the need (demand) him, which calls for deepening the merits of the sources and methods of discovery and production in order to benefit from the advantages arising from the export or import as well as when used in domestic consumption, but, despite the great importance him huge returns achieved by not see the development in the field of economic and social development, suggesting the abuse of such proceeds and thus a negative impact on the overall economy of the oil countries, especially what happened in the State of Iraq.

المقدمة

يعد النفط الخام من اهم الثروات الطبيعية الناضبة (غير القابلة للتجدد) والتي تتميز بتوافرها المحدود في القشرة الارضية اذ ان عمليات التحلل الطبيعية التي انتجت مصادر الطاقة الحالية احتاجت الى مدة طويلة جداً كي تنتج لنا هذه الكميات المحددة من هذه المصادر ولازالت تعمل وسوف تستمر بنفس السرعة . غير ان الاستهلاك العالمي يجري بسرعة فائقة بالمقارنة مع تلك الحقب التي تكونت بها وعلى هذا الاساس فان ما انتجته الطبيعة بملايين السنين سوف يستهلكه الانسان خلال بضع مئات منها .

حيث تنبع اهمية النفط بالنسبة للدول المنتجة من خلال توفيره لعوائد مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكافة القطاعات كونه يعتبر المورد الرئيس في موازنه هذه الدول لذا يتطلب الامر الاستغلال الامثل لهذه العائدات لأنها تساهم في رفع كفاءة اداء وانتاجية القطاعات الاخرى لكنه في ظل ادارة للموارد ضعيفة وعدم وجود الشفافية في عمل المؤسسات تكون ادارة العائدات ومنها النفط والغاز والمعادن الاخرى غير فعالة .لذا يعد توزيع العوائد النفطية بالشكل الامثل من العناصر الاساسية لنجاح عمل الحكومة .

اهمية البحث

أن الاهمية الكبيرة للعوائد النفطية المتأتية من ايرادات بيع النفط الخام للدول الريعية ومساهمتها الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و رفع مستوى نصيب الفرد منها فيما لو احسن استغلالها تأتي اهمية هذه الدراسة

مشكلة البحث

منذ سبعينات القرن الماضي اي بعد تاميم ثروات النفط في معظم البلدان الريعية النامية والارتفاع الاول لسعر تصدير النفط لم تعد البلدان النفطية تعاني من مشكلة العجز المالي (الفقر) بل تتمتع بفوائض مالية كبيرة ولكن رغم مضي اربعة عقود على الوفرة المالية لم تستطع هذه البلدان التخلص من مازق التخلف.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادُها (ان وفرة الايرادات النفطية وحسن توظيفها يمكن ان تذلل الكثير من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة) .

هدف البحث

يشكل البحث محاولة لتحليل اثر عائدات تصدير النفط الخام على اقتصادات بلدان العينة ورصد وتحليل اسباب تفاوت مراحل التنمية الاقتصادية التي قطعتها هذه البلدان وذلك من خلال الدور الذي تلعبه العائدات النفطية في عملية التنمية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهجين الوصفي والتجريبي للتأكيد او نفي الفرضية الموضوعة للوصول الى هدف الدراسة .

حدود البحث

تناول البحث التحليل النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية لدول مجاورة للعراق ضمن البعد المكاني هي الجمهورية الاسلامية في ايران والامارات العربية المتحدة حيث تم اختيار هذه البلدان وفقاً لرؤية الباحث بان هذه الدول استطاعت ان تستثمر الايرادات النفطية بشكل جيد وتحقق مستوى عالي من التقدم والرفاهية في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة وتم التركيز على بعض سنوات المقارنة لدول العينة بسبب تغير انظمة الحكم فيها وتقلبات اسعار النفط العالمية ضمن البعد الزماني للدراسة للمدة 1990-2013 .

هيكلية البحث

لغرض اعطاء المضمون الشامل والمحتوى الحقيقي لكافة مفردات البحث واستيفائه الشكل الذي يحقق الفائدة القصوى والهدف الذي من اجله تم اعداد هذه البحث فقد شمل على ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي و النظري لمعنى الريع و الدولة الريعية والعلاقة بينهما . اما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل طلب وعرض النفط العالمي و العوامل المؤثرة فيهما بينما شمل المبحث الثالث على الايرادات النفطية لدول (ايران . الامارات ، العراق) وقد لاحظ الباحث ان هناك جملة من النتائج والتوصيات التي من شانها ان تعزز القدرة على توظيف العائدات النفطية ورفع الكفاءة الانتاجية للموارد الاقتصادية وافاق استثمارها في مجالات اقتصادية تساهم في مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي بما يؤدي الى خلق توازن في نمو كافة القطاعات الاقتصادية .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي و النظري لمعنى الريع والاقتصاد الريعي والدولة الريعية

اولا :مفهوم الريع و الاقتصاد الريعي

اختلفت الآراء بشان معنى الريع فأطلق عليه سابقا بالفائض المتحقق نتيجة استخدام الأرض للأغراض الزراعية باعتبارها القطاع المنتج الوحيد .ثم تطور ليشمل المبلغ الذي يحصل عليه رب العمل من الفرق بين إنتاجية العامل والأجر الذي يتقاضاه ذلك العامل ثم شمل الأرباح المستحصلة من عملية المضاربة مما يعني إن كل إيراد أو دخل يأتي بصورة مستقلة عن العملية الإنتاجية الحقيقية يعد ريعيا .وهذا المفهوم ينطبق على الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الاستكشاف و الاستخراج والنقل والخزن والتسويق[1]

ويختلف المفهوم اللغوي للريع عن المفهوم الاقتصادي وكما مبين ادناه.

1- المفهوم اللغوي للريع ويتمثل بما يلي .

يعني الغلة أي ريع الأرض أو البناية ويقال ليس له ريع أي ليس له مرجوع أي ذلك الجزء الذي يؤده المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل استغلال خواصها الطبيعية [2] وميزة الأرض من غيرها بأنها أكثر غلة .

2- المفهوم الاقتصادي للريع Economic concept of rent

ويقسم الريع الاقتصادي إلى قسمين

ا- **الريع الطبيعي Natural rent** : ويتمثل بصافي الفائض الذي يمكن الحصول عليه مقابل استعمال الأرض كعامل إنتاجي وان الأرض (المورد الطبيعي) تتمثل بكافه ما موجود على سطحها من انهار وبحار ومحيطات وغابات ومزارع وأشجار وكذلك ما موجود في باطنها من المواد الفلزية واللافلزية كالحديد والنحاس والطاقة الاحفورية المتواجدة في أعماق المناجم [3].

ب- **الريع الاستراتيجي Strategic rent :** هو الريع الذي تحصل عليه الدولة نتيجة موقعها الاستراتيجي والذي تحصل عليه من استخدام دول أخرى لهذا الموقع كأن يكون موانئ بحرية أو قنوات مائية حيوية أو تجاريه

أما الاقتصاد الريعي : هو الاقتصاد الذي تشكل نسبة إيراداته الريعية النسبة الأكبر من الناتج القومي الإجمالي وغالبا ما تتجاوز النسبة أكثر من 30% من حجم الناتج القومي الإجمالي[4] .

ثانيا: مفهوم الدولة الريعية

البلد الريعي أو الدولة الريعية هو ذلك البلد الذي يعتمد في تمويل ميزانيته الحكومية على العوائد المتأتية من مورد طبيعي أو غير طبيعي وحيد[5] ، ويكون خارج العملية السياسية كان تكون العوائد المتأتية من النفط أو الغاز أو المحاصيل الإستراتيجية أو عن طريق امتلاكها لمواقع إستراتيجية مهمة كالموانئ أو القنوات أو مرور أنابيب النفط أو الغاز عبر أراضيها ..... الخ ، جميع هذه الموارد إنها تحقق عوائد مادية أو غير مادية إلى الدولة تدخل ضمن مفهوم الدولة الريعية لذلك فان اغلب البلدان الريعية تعتمد اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي وتكون عرضه ومهددة لتقلبات الأسعار العالمية وخاصة فيما يتعلق بموارد النفط والذي يشكل نسبة كبيرة من موازنة الكثير من البلدان الريعية هذا يعني إن الدولة في ظل هذه الأنظمة أي الريعية تكون مستقلة في إيراداتها المالية عن حركة النشاط الاقتصادي المحلي من خلال اعتمادها الكبير على النفط [6].

ثالثا : العلاقة بين الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي

يعتبر الريع الخارجي هو المحدد الأساسي في توضيح العلاقة بين مفهومي البلد الريعي والاقتصاد الريعي الذي يستوعب الأوضاع التي يغلب عليها عناصر الريع الخارجي ولغرض فهم العلاقة بين هذين المفهومين . فالدولة الريعية هي نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين إن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي ويرى الاقتصادي لوشياني ان التفريق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية .

وعليه فالاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وعائديته .

بالنسبة لدول الريع النفطي يعمل في توليده عدد محدود من العاملين يؤول بأكمله إلى عدد قليل يتمثل بالسلطة الحاكمة في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان وعند ذلك تكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية إي الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دول ريعية ولكن الدولة الريعية تولد اقتصادا ريعيا حتما من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعيا في حين هناك دول اقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام أي انه نتيجة وليس سببا وانه نظام فرعي من دول ريعية وليس العكس[7] .

المبحث الثاني

تحليل طلب وعرض النفط والعوامل المؤثرة فيهما

اولا : الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة فيه.

ان المقصود بالطلب العالمي على النفط هو مقدار الحاجة للحصول على النفط بأسعار معينة ومحددة وزمن معين بهدف إشباع الحاجات الإنسانية [8] ، وبما ان الحاجة إلى النفط لا تكون بصورة مباشرة وانما من خلال الحاجة إليه بعد إجراء العمليات التكرارية له مما يعني ان الطلب على النفط هو طلب مشتق ومنذ تطور الصناعة النفطية ازدادت الحاجة الإنسانية لمخرجات هذه الصناعة مما انعكس ذلك في زيادة الطلب العالمي على النفط وبمعدلات متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض [9] ، وفقا لعوامل فنية واقتصادية تتعلق باستخدام هذه السلعة حيث كانت الحاجة إليه سابقاً ضئيلة جداً وذلك لكون استخداماته كانت محدودة وبالنظر

لتوسع الصناعات التحويلية ازدادت الحاجة (الطلب) على مادة النفط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ولحد ألان ، وقد حدثت الكثير من التغيرات في خارطة الدول المستوردة للنفط فعلى سبيل المثال تحولت الولايات المتحدة الامريكية منذ اربعينيات القرن الماضي الى دولة مستوردة للنفط بعد ان كانت اكبر الدول
المصدرة .و ارتفع الطلب بشكل ملحوظ في اليابان والصين الذي انعكس على ارتفاع اجمالي
الطلب العالمي على النفط .

جدول (1)إجمالي الطلب العالمي على النفط للسنوات 1996 ولغاية 2013 (مليون برميل يومياً)

السنة	الطلب العالمي	السنة	الطلب العالمي	السنة	الطلب العالمي
1996	71.7	2002	77.7	2008	86
1997	73.2	2003	79.3	2009	84.5
1998	73.5	2004	82.3	2010	87.3
1999	74.7	2005	83.3	2011	88.1
2000	75.9	2006	84.3	2012	88.9
2001	77.1	2007	86.4	2013	90.2

المصدر – تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الأعداد 27 لسنة 2000 والجداول 1 ، 8 ، 30 لسنة 2003 والجداول 1 ، 6 ، 33 لسنة 2006.

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، للأعوام 2012,2015 ، ص 97,120 على التوالي .

يتبين من خلال الجدول السابق وبالرغم من الجهود المبذولة في مجالات تطوير البدائل الاقتصادية للنفط كمصدر رئيس من مصادر توليد الطاقة الآن إلا ان نسبة استهلاك النفط مازالت مرتفعة وهي الأعلى بين مصادر الطاقة المختلفة بالإضافة إلى استخداماته المختلفة والمتعددة ودخوله كمادة أولية في العديد من الصناعات الآخذة بالتزايد بمرور الزمن وتشير البيانات الإحصائية في الجدول المذكور إلى ان حجم الطلب العالمي في تزايد مستمر فقد ارتفع من (71.7) مليون برميل يومياً عام 1996 إلى (90.2) مليون برميل يومياً عام 2013 بمعدل نمو مركب قدره (1.36%) والذي يشير إلى الاتجاه العام الأخذ بالارتفاع للطلب العالمي على النفط .

العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط .

أ- معدل النمو الاقتصادي:

إن من أهم التأثيرات في مستويات الطلب العالمي على النفط الخام هي المتغيرات التي تحصل في مستويات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وبرغم اختلاف هذه التأثيرات من بلد إلى أخر وفقا لمستويات النمو الاقتصادي فيها ومستوى التقدم والتطور لكن يمكن القول ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في حجم الطلب على النفط الخام وبالعكس[10] فعندما يحصل انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي أو حالة شبه الركود الاقتصادي فأن الطلب ينخفض فيها ، وكما مبين في الجدول التالي والذي يشير إلى ان معدل النمو الاقتصادي كان بنسبة 3% عام 1990 في حين كان الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.7 % بالسالب لكن عندما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2000 وأصبح بنسبة(4.7 %) أصبح معدل نمو الطلب النفطي موجباً وبنسبة (1.6 %) وفي عام 2013 عندما وصل معدل النمو الاقتصادي (3.4%) أصبح معدل نمو الطلب النفطي (1,46 %) .

جدول (2) النسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي والطلب على النفط العالمي للمدة (1990 - 2013)

السنة	النمو الاقتصادي	الطلب على النفط	السنة	النمو الاقتصادي	الطلب على النفط
1990	3.0	1.7	2003	4.0	2.1
1991	0.9	(0.05)	2004	5.3	3.8
1992	2.7	0.6	2005	4.8	1.5
1993	2.7	(0.6)	2006	5.2	1.3
1994	4.0	1.48	2007	5.3	1.4
1995	3.7	2.04	2008	2.8	(0.6)
1996	4.2	2.52	2009	(0.7)	(1.6)
1997	4.2	2.1	2010	5.1	2.8
1998	2.6	0.4	2011	4.2	0.91
1999	3.6	1.6	2012	3.4	0.90
2000	4.7	1.6	2013	3.4	1.46
2001	2.2	0.5			
2002	3.1	0.8			

المصدر /

أ- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط تقرير الأمين العام للمنظمة العدد ، 2007 ، ص85 .

ب- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط تقرير الأمين العام للمنظمة العدد لعام 2011 ، ص57 .

ج- صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 ، ص42 .

د- صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 ، ص50 .

ه- صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 ، ص375 .

ملاحظة / ان الأرقام التي بين قوسين تعبر عن إشارة سالبة .

ب-معدل نمو السكان [11] **:**

يعد النمو السكاني من العوامل المؤثرة الأخرى في زيادة حجم الطلب على النفط الخام حيث كلما زاد حجم السكان فالطلب يتزايد بسبب الزيادة في الحاجة (الطلب) إلى المنتجات النفطية لأغراض استهلاكية أو إنتاجية ، خاصة في البلدان الفقيرة كبلدان أسيا وأفريقيا لذلك من غير المتوقع أن تتمكن هذه البلدان من خفض الطلب على النفط عن طريق إيجاد بدائل أو اتخاذ سياسات تعمل على خفض الطلب على النفط أو الحد من استهلاكه [12] .

ج- مصادر الطاقة البديلة [13] **:**

وتعني البدائل المتوفرة من الطاقة عن مادة النفط الخام والتي يمكن أن تكون بديلة عنه خاصة عند ارتفاع أسعاره بشكل كبير جدا مما يجعل المستهلك يبحث عن بدائل أخرى تكون اقل كلفة بالنسبة إليه وهذه البدائل تشمل (الفحم ، الغاز الطبيعي ، الطاقة الشمسية ، الطاقة النووية ، النفوط غير التقليدية) .

ه- سياسات الاستهلاك النفطي للدول غير المنتجة :

ان السياسة الاستهلاكية للنفط لدول الصناعية الكبرى وخاصة الغير المنتجة له لها تأثير كبير على مقدار استهلاكها للطاقة بسبب التطور والتقدم التكنولوجي والحاجة إليها سواء في تنمية وبناء وزيادة عدد المشاريع الانتاجية سواء في المجال الصناعي او التجاري لذلك فعندما تكون سياسات هذه الدول منفتحة نحو العالم الخارجي فإن ذلك يعزز من حجم الطلب العالمي وبالعكس عندما تكون سياسات الاستهلاك فيها مقننة ومحدودة وغير منفتحة نحو العالم الخارجي يؤثر ذلك سلبا على الطلب العالمي[14] .

و- تعدد الاستخدامات للطاقة النفطية :

كلما زادت عملية الاختراع والاكتشاف للمنتجات النفطية الجديدة من خلال الابتكارات في الصناعات التحويلية زادت الحاجة إلى مشتقات النفط الخام مما يؤدي الى ازدياد الطلب العالمي على النفط[15] .

ز- المرونة الدخلية للطلب على النفط :

كلما زاد دخل الدولة المستهلكة للنفط سواء أكان الدخل على مستوى الدولة ويتمثل بالدخل القومي أو على مستوى دخل الفرد ويتمثل بحصته من الدخل القومي يزداد الطلب على النفط الخام بغية الاستفادة من مشتقاته وتقاس درجة الاستفادة من خلال معامل المرونة الداخلية للطلب على النفط والتي تعني مقدار استجابة الكمية المطلوبة من النفط الخام للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي ، وان زيادة دخل المستهلك تؤدي عادة إلى قيامه بزيادة الكميات المطلوبة من السلع المختلفة بدرجات نسبية خلال مدة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وحين ينخفض دخل المستهلك فمن المتوقع قيامه بتخفيض الكميات المطلوبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية (ذات ميل موجب) .

ح- المرونة التبادلية للطلب على النفط :

بسبب عدم تحقيق سعر عادل للنفط وانخفاضه فأن ذلك لا يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استهلاكه فحسب وانما يؤدي إلى إهمال البرامج والأفكار الخاصة باستثماره وتنمية مصادر الطاقة الأخرى بل يحدث أكثر من ذلك هو التحول التدريجي من المصادر الأخرى إلى النفط [16].

ثانيا : العرض العالمي على النفط والعوامل المؤثرة فيه

ويقصد بالعرض النفطي الكميات المعروضة من سلعة النفط في السوق العالمية من جهات عارضة وبائعة لها بأسعار معينة وأوقات معلومة ومن خلال مصدرين الأول يتمثل بالدول المنتجة لهذه السلعة والتي تسمى بالدول النفطية والمنضوية ضمن تشكيل معين يعرف بمنظمة أوبك والثاني من الدول المنتجة للنفط العاملة خارج نطاق المنظمة [17] ، وعمليات السحب من الخزين ويوضح الجدول أدناه الإنتاج العالمي للنفط و الذي يتضمن الكمية المعروضة للبيع في الاسواق النفطية مضافا اليها كمية النفط المستهلك محليا .

جدول (3) الإنتاج العالمي للنفط الخام للمدة (1985 - 2013)

السنة	الإنتاج العالمي من النفط الخام (ألف برميل يوميا)	معدل النمو %	السنة	الإنتاج العالمي من النفط الخام (ألف برميل يوميا)	معدل النمو %
1985	52272.5		2000	65856.9	3.88
1986	55091.3	5.39	2001	65386.9	-0.71
1987	54091.3	-1.81	2002	63980.8	-2.15
1988	56913	5.21	2003	67221.1	5.06
1989	57806.3	1.56	2004	70511.1	4.89
1990	59106.7	2.24	2005	71640.5	1.60
1991	58696.7	-0.69	2006	71715.5	0.10
1992	59327.3	1.07	2007	71482.3	-0.32
1993	59106.9	-0.37	2008	71767.5	-0.39
1994	59889.1	1.32	2009	68969.5	-3.89
1995	60443.5	0.92	2010	69744.9	1.12
1996	61572.1	1.86	2011	70460.9	1.02
1997	62924.1	2.19	2012	72858.5	3.40
1998	65147.4	3.53	2013	74941.0	2.85
1999	63395.9	-2.68			

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى:

Source:- OPEC, Annul statistical Bulletin, 2003, p14.
- OPEC, Annul statistical Bulletin, 2007, p22.
- OPEC, Annul statistical Bulletin, 2013, p30.

- التقرير الاقتصادي العربي الوحد ، 2015 ، ص 440 .

نلاحظ من الجدول المذكور ان كمية الإنتاج متذبذبة خلال الفترة من سنة 1985 ولغاية 2013 بين الارتفاع والانخفاض بسبب التغيرات التي تحدث في الأسعار العالمية للنفط وحجم الطلب النفطي العالمي والذي يتأثر هو الآخر بمقدار حجم الاستهلاك العالمي بالإضافة إلى تأثيرات سياسية واقتصادية أخرى[18] لكنه في المعدل العام ارتفع الإنتاج النفطي من (52272.5) ألف برميل يومياُ عام 1985 إلى (74941.0) ألف برميل يوميا عام 2013 أي بنسبة نمو سنوي مركب قدره (2.85) إذ شهدت سنة 1986 أعلى نسبة معدل نمو الإنتاج النفطي العالمي بلغت 5,39 % ويعود السبب في ذلك لقيام دول أوبك والدول النفطية الأخرى بتعويض النقص الذي حصل في عوائدها النفطية بسبب انخفاض السعر العالمي للنفط في تلك السنة إذ لجأت هذه الدول لزيادة كمية الإنتاج ، أما أعلى نسبة نمو سالب للإنتاج النفطي العالمي هي (3.89- %) فقد حصلت في عام 2009 بسبب الأزمة العالمية المالية الكبرى لذلك فان كمية الإنتاج النفطي بضمنها العرض النفطي تخضع إلى العديد من المؤشرات الخارجية لمستوى الأسعار العالمية وسياسة البلد النفطي وحجم الطلب العالمي ومؤثرات داخلية تتعلق بمستوى الاستهلاك المحلي والخزين الستراتيجي وكفاءة الجهاز الإنتاجي[19] .

1- العوامل المؤثرة في عرض النفط العالمي .

هناك العديد من العوامل المتعددة والمتشابكة التي تؤثر في عرض النفط العالمي في مقدمتها المستوى العام لأسعار النفط وأسعار المصادر البديلة للنفط كذلك سياسات الدول المستهلكة خصوصا في مجال دعم عمليات الاستكشاف والتطوير في بلدانها [20] ، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة الموجودة داخل المياه العميقة وطبيعة حركة الخزين فيها ، بالإضافة إلى سياسات الدولة المنتجة للنفط وتقدير حاجتها للاستهلاك المحلي والتصدير للمتبقي من النفط الخام وللخزين الستراتيجي والتجاري في الدول المنتجة لمواجه التقلبات الموسمية [21] ، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في حجم وكمية السلعة النفطية المعروضة

ا- حجم الاحتياطي النفطي المؤكد عالميا .

ب- حجم الخزين النفطي الاستراتيجي .

ج-الكلف الحدية للاستخراج .

د-عوامل فنية تتعلق بالهياكل الانتاجية لصناعة النفطية.

المبحث الثالث

الايرادات النفطية لدول (ايران ، الامارات ، العراق)

الايرادات بمفهومها العام تعني جميع ما تحصل عليه الدولة أو أية جهة رسمية أو غير رسمية من دخول (عوائد) بيع أو استئجار ماتمتلكه من موارد طبيعية أو غير طبيعية ومن مصادر مختلفة اخرى وهذه الايرادات تكون نقدية أو عينية لكنها غالباً ماتكون بصورة نقدية ، وتعتبر الايرادات الممول الرئيس لميزانية الدولة لتغطية نفقاتها ومصاريفها ، وبالنسبة لدول العينة (العراق و ايران) فأن أغلب الايرادات فيهما تكون ناشئة من مصدر واحد وهو النفط ويشكل النسبة الاكثر في الايرادات الكلية[22] باستثناء دولة الامارات التي عملت على تنويع مصادر ايراداتها الكلية بالإضافة إلى النفط وهذه الايرادات الناشئة عن تصدير النفط تعتمد بالدرجة الاساس على مستويات الانتاج النفطي بكل دولة وفقا لسياستها واستراتيجيتها النفطية وظروفها الداخلية المتمثلة بإمكاناتها النفطية المعتمدة أصلا على البنية التحتية لصناعتها النفطية بالإضافة إلى تأثرها بالعوامل الخارجية المتعلقة بالسوق النفطية العالمية وما يتحدد فيها من مستويات العرض والطلب العالميين على الطاقة النفطية والظروف الدولية السائدة وسياسات الشركات الكبرى المسيطرة على السوق النفطية[23] .

وبالنظر لكون جميع دول العينة هي أعضاء في منظمة أوبك وضمن سياسة مركزية موحدة لدول الاعضاء بالرغم من وجود بعض الخصوصية لكل دولة ، وأن سنوات التقلبات جاءت بتأثيرات متشابهة على تلك الدول من حيث ارتفاع أو انخفاض العوائد نفطية وثبات المدة الزمنية للتأثير وبسبب تشابه الظروف لتلك الدول فقد تم احتساب تأثيراتها ضمناً وفقاً لسنوات وقوعها وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال ما يلي للمدة (2001 / 2013) [24] .

اولا: تحليل نمو الايرادات النفطية لدول العينة

يتبين من خلال الجدول رقم (4) ان ايران قد انخفضت ايراداتها النفطية عام 2002 واصبحت (19.219) مليون دولار بعدما كانت (21.420) مليون دولار عام 2001 بنمو سلبي قدره (-10.27) ثم عاودت الارتفاع لتصل ذروة ايراداتها النفطية خلال العقد الأول من القرن الحالي في عام 2008 لتصبح (87.05)مليون دولار بنمو ايجابي قدره (31.46) % ثم هبطت مرة اخرى وبشكل كبير عام 2009 وبنمو سلبي قدره (-35.27%) لتصبح (56.341) مليون دولار بسبب الازمة العالمية الكبرى وانخفاض سعر البرميل النفطي إلى (59.44) دولار للبرميل الواحد بعدما كان (97.35) دولار للبرميل بداية عام 2008 وعاودت الايرادات النفطية الايرانية بالارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة لتصبح (114.751) مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو ايجابي قدره (60.33 %) ثم انخفضت ايراداتها بمعدل نمو سلبي قدره (-38.97%) في السنتين الاخيرتين بسبب تأثرها الشديد بالمستويات الاقتصادية العالمية المفروضة عليها لتقل نهاية عام 2013 إلى (61.923) مليون دولار بالرغم من ارتفاع سعر البرميل النفطي إلى (102.27) دولار للبرميل محققة بذلك أدنى المستويات للإيرادات النفطية من باقي دول العينة ولا يعني ذلك حصول انخفاض في الايرادات الكلية بل نوعت من مصادر تمويل ايراداتها . أما وضع الايرادات النفطية الاماراتية فلا يختلف كثيرا عن ايران إذ انخفضت ايرادات الامارات النفطية عام 2002 بمعدل نمو سلبي (-2.88%) وأصبحت (21.768) مليون دولار بعدما كانت (22.414) مليون دولار عام 2001[25] ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى ذروتها خلال العقد الأول من القرن الحالي عام 2008 بمعدل نمو ايجابي (38.28%) لتصبح (102.075) مليون دولار ثم انخفضت في العام الذي يليه 2009 بنمو سلبي (-43.63%) لتصبح (57.531) مليون دولار متأثرة بالأزمة العالمية الكبرى لكنها ارتفعت مرة اخرى لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام 2013 بنمو ايجابي (6.96%) لتصبح (126.307) مليون دولار محققة بذلك أعلى المستويات للإيرادات النفطية من باقي دول العينة[26] . وفيما يخص نمو الايرادات النفطية في العراق خلال مدة الدراسة(2001 -2013) فأنه يختلف عما يحدث في دولتي ايران والامارات بسبب تعرضه لحرب عسكرية عام 2003 والتي نجم عنها تغير نظام الحكم فيه وما رافقها من عمليات تدمير للمنشآت وسلب ونهب للثروات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وضعف في هياكله الانتاجية، كل هذا أدى إلى أن يكون اعتماد الدولة على النفط باعتباره المصدر الوحيد لتمويل ميزانيتها ونسبة تجاوزت (95%) ومن خلال الجدول المذكور نلاحظ أنه في عام 2003 وبسبب الحرب انخفضت الايرادات النفطية العراقية بنمو سلبي (-40.29%) وأصبحت (7.519) مليون دولار بعدما كانت (15.685) مليون دولار عام 2001 ثم عاودت الارتفاع بنمو ايجابي (54.97%) في عام 2008 الى (61.111) مليون دولار وبسبب تأثرها بالأزمة العالمية الكبرى بداية عام 2009 وانخفاض سعر البرميل النفطي ، انخفضت ايرادات العراق النفطية بنمو سلبي (-31.81%) لتصل (41.668) مليون دولار[27] لكنها ارتفعت مرة اخرى بنمو ايجابي (19.05%) لتصل ذروتها عام 2012 وتصبح (94.103) مليون برميل ثم انخفضت في عام 2013 بنمو سلبي قدره (-4.99%) لتصبح (89.402) مليون دولار بسبب انخفاض سعر البرميل النفطي إلى (102.27) دولار للبرميل الواحد عام 2013 بعدما كان (106.01) دولار للبرميل النفطي عام 2012 بالرغم من زيادة العراق لإنتاجه النفطي عام 2013 .

ثانيا : تحليل نسبة مساهمة الارادات النفطية إلى الايرادات الكلية لدول العينة .

فيما يخص تحليل نسب المساهمة للإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية لدول العينة خلال مدة الدراسة فنلاحظ من خلال الجدول تذبذب النسب بين الارتفاع والانخفاض وفقاً لكميات الانتاج السنوية المعدة للتصدير وكذلك على مستوى سعر البرميل النفطي في الاسواق العالمية والسياسة النفطية المتبعة داخل وخارج البلد النفطي اضافة إلى **مديات مساهمة النفطية** فبالنسبة لإيران كانت أعلى نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى الايرادات الكلية في عام 2012 ،إذ بلغت (94.11%) محققة بذلك عوائد نفطية بلغت (101.468) مليون دولار من أصل العوائد الكلية البالغة (107.812) مليون دولار خلال العام المذكور ، أما أقل نسبة لمساهمة عوائد إيران النفطية إلى العوائد الكلية كانت في عام 2013إذ بلغت (62.67%) محققة بذلك إيرادات نفطية قدرت بـ (61.923) مليون دولار من إجمالي الايرادات الكلية البالغة (98.807) مليون دولار .

أما أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية الاماراتية إلى إيراداتها الاجمالية فكانت في عام 2006 والتي بلغت (50.8%) محققة بذلك ايرادات نفطية قدرها (61.810) مليون دولار من اجمالي الايرادات لنفس السنة البالغة ((153- 137) مليون دولار ، أما أقل النسب لمساهمة الايرادات النفطية إلى الكلية كانت في عام 2009 بلغت (29.93%) والتي حققت فيها الامارات ايرادات نفطية قدرت (57.531) مليون دولار من أصل الايرادات الكلية البالغة (192.167) مليون دولار[28] وبالنسبة للعراق فأن أعلى النسب للمساهمة كانت في عام 2012 بمقدار (99.86%) محققة بذلك ايرادات نفطية بلغت (94.103) مليون دولار من أصل الايرادات الكلية البالغة (94.209) مليون دولار ، أما أقل نسبة مساهمة كانت بنسبة (94.10%) عام 2003 والتي تحققت فيها ايرادات نفطية قدرت بـ(7.519) مليون دولار من أصل الايرادات الكلية البالغة (7.990) مليون دولار .

وعند ملاحظة تأثير سعر البرميل النفطي في الايرادات النفطية لمجمل دول لعينة نرى أنه عند الأخذ بأقل الأسعار خلال مدة الدراسة والبالغ (18.69) دولار للبرميل الواحد عام 2001 أن أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الايرادات الكلية كانت للعراق بنسبة (95%) ويليه ايران بنسبة (89.6%) ثم الامارات بنسبة (45.95%) مما يعني ذلك أن العراق أكثر الدول تأثراً بالأسعار العالمية بسبب اعتماده الشديد على صادراته النفطية في تمويل ميزانيته ، ويليه ايران بنسبة أقل ولكن الأمر يختلف بالنسبة للإمارات والتي تكون مساهمة العوائد غير النفطية فيها بنسبة (54.05%) مما يعني التنويع في الصادرات الاماراتية وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية .

وكذلك الحال عند ارتفاع سعر النفط وبلوغ ذروته في عام 2012 والتي وصل فيها إلى (106.01) دولار للبرميل الواحد كذلك يختلف العراق عن باقي دول العينة في نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى الايرادات الكلية والتي بلغت (99,59%) ويليه ايران بنسبة (94.11%) ثم الامارات بنسبة (33.72%) وهذه النسب تؤكد أن العراق يعتمد بدرجة شبه كلية على العوائد النفطية في تمويل موازنة الدولة[29] مما يجعله اقتصاد أحادي الجانب وهذا مؤشر سلبي ويجعله دائما تحت تأثيرات وتقلبات الأسعار العالمية ، ويليه ايران ولكن الأمر يختلف بالنسبة للإمارات بالرغم من قلة مساهمة عوائدها النفطية إلى العوائد الكلية لكنها حققت عوائد كلية ونفطية أكثر من عوائد دولتي ايران والعراق طيلة مدة الدراسة بسبب التنويع في صادراتها وعدم تأثرها الشديد بتقلبات الأسعار العالمية كما ذكره آنفاً.

جدول (4)عوائد التصدير الإجمالية والنفطية ومعدل نموها السنوي ونسبها إلى إجمالي عوائد الصادرات لايران والإمارات والعراق للمدة (2010- 2013)

السنوات	دولة إيران				دولة الإمارات				دولة العراق				السعر (دولار)
	العوائد الكلية	العوائد النفطية	نسبة نموها السنوية%	قيمتها الكلية	العوائد الكلية	العوائد النفطية	نسبة نموها السنوية%	قيمتها الكلية	العوائد الكلية	العوائد النفطية	نسبة نموها السنوية%	قيمتها الكلية	
2001	23.904	21.420	-	89.60	48.773	22.414	-	45.95	16.510	15.685	-	95.00	18.69
2002	28.186	19.219	-10.27	68.18	52.163	21.768	-2.88	41.73	13.250	12.593	-19.71	95.04	20.75
2003	33.786	26.124	35.92	77.32	65.826	25.153	15.55	38.15	7.990	7.519	-4029	94.10	25.61
2004	44.628	34.289	31.25	76.83	80.873	38.099	51.46	47.10	18.490	17.751	136	96.00	31.41
2005	60.012	53.219	55.20	88.68	117.238	48.9..	30.97	42.56	22.039	21.480	21.00	97.46	45.66
2006	63.247	59.131	11.10	93.49	137.153	69.810	39.89	50.89	29.343	28.800	34.07	98.14	55.65
2007	97.668	66.214	11.97	67.79	178.606	73.816	5.73	41.32	39.513	39.433	36.92	99.79	66.78
2008	101.289	87.05	31.46	85.94	239.180	102.073	38.28	42.67	63.726	61.111	54.97	95.89	97.35
2009	84.718	56.314	-35.27	66.50	192.167	57.531	-43.63	29.93	44.275	41.668	-31.81	94.11	59.44
2010	83.785	71.571	27.30	85.42	198.362	74.027	28.67	37.31	52.084	51.147	22.74	98.20	75.66
2011	144.874	114.751	60.33	79.20	302.036	111.607	50.76	36.95	79.681	79.043	54.54	99.19	104.98
2012	107.812	101.468	-11.57	84.11	350.123	118.08	5.79	33.72	94.209	94.103	19.05	99.86	106.01
2013	98.807	61.923	-38.97	62.67	379.490	126.307	6.96	33.28	89.765	89.765	-4.99	99.59	102.27

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

- OPEC . Annual statistical Bulletin , (2007,2010,2014), Table (4,2.3,2.3,5).

الاستنتاجات

1- تم التوصل الى أثبات فرضية البحث بأن توفر الايرادات النفطية يعد من اهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تذليل الكثير من الصعاب التي تحول دون تحقيقها شريطة التوظيف الامثل له .
2- أن الامارات اكثر الدول العينة في تنويع صادراتها ويليها ايران أما العراق فلا زال يعتمد على تصدير النفط الخام .
3- أن النفط ولجميع دول العينية يعتبر من المصادر المهمة والرئيسة للطاقة ومن السلع الاستراتجية المهمة وأن أسعاره لا تخضع لعوامل العرض والطلب فحسب وانما لعوامل الاخرى قد تكون سياسية او اجتماعية
4- أن العقوبات الاقتصادية والحروب العسكرية التي مربها العراق وخاصة في الربع الاخير من القرن الماضي بالاضافة الى عمليات الفساد المالي والاداري وانكشاف الاقتصاد العراقي نحوا العالم الخارجي بسبب اعتماده الكبير على تصدير النفط الخام جعل العراق اكثر تأثيرآ بتقلبات الاسعار العالمية من دولتي الامارات وايران مما ينعكس اثره سلبيآ على اقتصاده الوطني
5- ان اغلب الدول النفطية التي استطاعت تحقيق وفورات مالية كبيرة وتنمية أقتصادية وأجتماعية وسياسية جاء ذلك من خلال وجود جهة رسمية او مجلس نفطي يهتم بالشؤون النفطية كافة كما هو الحال في دولة الأمارات العربية المتحدة وكذلك ايران و لا توجد هكذا جهة في العراق

التوصيات

1- بالنظر لضعف الهياكل الارتكازية وخاصة في العراق مما يعتبر من العوائق المهمة في عملية التنمية الاقتصادية وعدم استطاعة الحكومة بمفردها النهوض بالاقتصاد العراقي لذا يتوجب اشراك ودعم القطاع الخاص وخصخصة اغلب الشركات الانتاجية لا سيما توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق
2- ينبغي الاستفادة من الاستثمار الاجنبي لما يعزز من قوة الاقتصاد وتنشيط دور الاستثمار الوطني بما يساهم في رفع الكفاءات وقدرة الخيرات الوطنية في المجال النفطي
3- الاستفادة من نقل التجارب النموذجية والناجحة للدول الاخرى من اجل تلافي السلبيات وتعزيز الايجابيات وخاصة ما تبنته دولة الامارات العربية المتحدة في سياستها وبرامجها النفطية والتي من شانها الخروج من الصفة الريعية لاقتصاداتها .
4- ضرورة توسيع منافذ التصدير وعدم الاقتصار على منافذ معينة مما له الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني.
5- ضرورة ترشيد الانفاق العام وإخضاعه لمعايير الجدوى الأقتصادية وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة والتجارة الخارجية المربحة وكذلك السياستين النقدية والمالية الأكثر فاعلية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي المطلوب عند المعدلات العالية لنموا الناتج المحلي الأجمالي .

الهوامش

1. جبران سعود الرائد ، معجم لغوي عصري ، ط2 ، دار العلم للملايين ، مصر ، 1995 ، ص408 .
2. خالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، سنة 2008 ، ص4 .
3. محمد بن حنيتان ، الدولة الريعية – مجلس التعاون الخليجي نموذجا ، الشرق الأوسط ، العدد 8981 / يوليو ص1 ، معلومات على الانترنيت على الموقع

www.alsharqalaweth.com

4. محمد حسين كاظم ، تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988 - 2009) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2012 ، ص40.
5. عبد الجبار ألحلفي ، الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (محور التغير) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد (نحو اقتصاد عراقي متطور ومزدهر) ، جامعة البصرة ، سنة 2007 ، ص5 .
6. صالح ياسر ، ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة ، حالة العراق ، مؤسسة فريد ريش ايبرت ، الأردن والعراق ، 2013 ، ص5 .
7. عدنان الجنابي ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، مطبعة دراسات عراقية ، الطبعة الأولى ، 2013 ، بغداد ، ص75 .
8. د. محمد أزهر السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية ، جامعة الموصل ، سنة 1987 ، ص191 .
9. د. محمد على حميد ، د. عدنان كريم نجم ، الطلب العالمي على النفط واهم العوامل المؤثرة فيه ، بحث منشور ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الرابع علمي ، 2008 ، ص56 .
10. عبد الستار عبد الجبار موسى ، أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، السنة الرابعة ، 2002 ، ص74 .
11. Wiliamj , Baumol , Alans , Blinder , microeconomics , op , Git , p.37 .
12. زمن راوي سلطان الجبوري ، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، سنة 2010 و ص37 .
13. علي عبد محمد سعيد الراوي ، الموارد النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، سنة 1980 ، ص100-101 .

14. هيثم عبد الله سلمان واحمد صدام عبد الصاحب ، امكانات اوبك الخليجية في السوق العالمية مع اشارة خاصة الى نفط العراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 358 ، كانون الاول ، 2008 ، ص 35 .
15. علي عبد محمد سعيد ، الموارد النفطية العربية وامكانات الاستثمار في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، 1980 ، ص 151 .
16. محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1988 ، ص203 .
17. عمار محمود حميد ، تحديث صناعة تصفية النفط في العراق وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، 2006 ، ص30 .
18. سليماني عبد الكريم ، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر سبكرة ، 2011 ، ص 39 .
19. الطاهر الزيتوني ، الآفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الاعضاء من النفط الفرص والتحديات ، مجلة النفط والتعاون العربي ، تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد 142 ، 2012 ، ص 117 .
20. هيثم عبد الله سلمان ، احمد صدام عبد ، دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة خاصة إلى نفط العراق ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2007 ، ص123 .
21. د. حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مصدر سابق ، ص 137 .
22. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) ، تطورات العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الاعضاء ، الكويت ، 2011 ، ص13 .
23. - د. وليد نزهت نشأت ،أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على السياسة الدولية ،المؤتمر العلمي لدراسات نفط العراق 2012/12/22-20على الموقع النفط والغاز الطبيعي العربي . www Arab oil nutwalgas.com
24. حميدة زهران ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، ص 95 ، تاريخ النشر غير مدون .
25. محمد سمير عميره ، اقتصاديات دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي الاسلامي ، 2002 ، ص7 .
26. وزارة الاقتصاد الاماراتية ، التقرير الاقتصادي الاماراتي السنوي ، 2014 ، ص86.
27. عبد الجبار عبود الحلفي ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 31 ، تشرين الثاني 2012 ، ص 50 .
28. وزارة الاقتصاد الاماراتية ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات ،الاصدار العشرون ، 2012 ، ص 25 .
29. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 ، الوقائع العراقية ، السنة الرابعة والخمسون ، العدد 4272 ، 2013 ، ص29 .

المصادر:

اولاً : الكتب

1- الدوري ،محمد احمد : مبادئ اقتصاد البترول ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1988 .
2- الراوي ،علي عبد محمد سعيد : الموارد النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، سنة 1980 .
3- سلمان ، هيثم عبد الله و عبد الصاحب ، احمد صدام : امكانات اوبك الخليجية في السوق العالمية مع اشارة خاصة الى نفط العراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 358 ، كانون الاول ، 2008.
4- سلمان ، هيثم عبد الله و عبد الصاحب،احمد صدام : دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة خاصة إلى نفط العراق ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2007 .

ثانياً :الرسائل و الاطاريح

1- الجبوري ،زمن راوي سلطان : واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، سنة 2010.
2- حميد ،عمار محمود : تحديث صناعة تصفية النفط في العراق وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء سنة 2006.
3- عبد الكريم ، سليماني : دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر سبكرة ، 2011.
4- كاظم ،محمد حسين : تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988 - 2009) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2012 .

ثالثاً : البحوث والدراسات
1- الحلفي ،عبد الجبار : الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (محور التغير) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد (نحو اقتصاد عراقي متطور ومزدهر) ، جامعة البصرة ، سنة 2007.
2- الحلفي ،عبد الجبار عبود : السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 31 ، تشرين الثاني 2012 .
3- الزيتوني ،الطاهر : الآفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الاعضاء من النفط الفرص والتحديات ، مجلة النفط والتعاون العربي ، تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد 142 ، 2012.
4- عميره ، محمد سمير : اقتصاديات دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي الاسلامي ، 2002 .
5- ياسر ، صالح : ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة ، حالة العراق ، مؤسسة فريد ريش ايبرت ، الأردن والعراق ، 2013 .

رابعاً : الوثائق الرسمية والتقارير والانترنيت
1- حميدة زهران ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، ص 95 ، تاريخ النشر غير مدون .
2- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) ، تطورات العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الاعضاء ، الكويت ، 2011.
3- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 ، الوقائع العراقية ، السنة الرابعة والخمسون ، العدد 4272 ، 2013.
4- نشأت ،وليد نزهت : أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على السياسة الدولية ،المؤتمر العلمي لدراسات نفط العراق 20-2012/12/22على الموقع النفط والغاز الطبيعي العربي . متاح على الموقع التالي :
www Arab oi nutwalgas.com
5- وزارة الاقتصاد الاماراتية ، التقرير الاقتصادي الاماراتي السنوي ، 2014.
6- وزارة الاقتصاد الاماراتية ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات ،الاصدار العشرون ، 2012.